



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
وحدة الدراسات الاقتصادية

تقدير موقوف

مسارات الفقر والتنمية في العراق (2024-2026)

من إدارة الأزمات إلى التعافي الهيكلي

تشير التقييمات الشاملة (2018-2026) إلى انتقال الاقتصاد العراقي من مرحلة "إدارة الأزمات" (2020-2020) إلى مرحلة "التعافي الهيكلي". ورغم التحسن الواضح في المؤشرات الكمية، يتطلب الواقع الميداني تقييماً دقيقاً للفجوة بين الخطط الحكومية والاستدامة الفعلية.

انخفاض الفقر المادي

31.7% → 16-17%

ذروة الجائحة (2020)

توقعات 2026

محركات التعافي

ارتفاع أسعار النفط



تحسين شبكة الحماية الاجتماعية



توجيهات التعداد السكاني



التقييم الاستراتيجي

هل يعكس هذا الانخفاض تعافياً مستداماً أم استقراراً مدعوماً بالريع؟

تساؤلات حول الاستدامة

التحول النوعي في قياس الفقر: تجاوز معيار الدخل

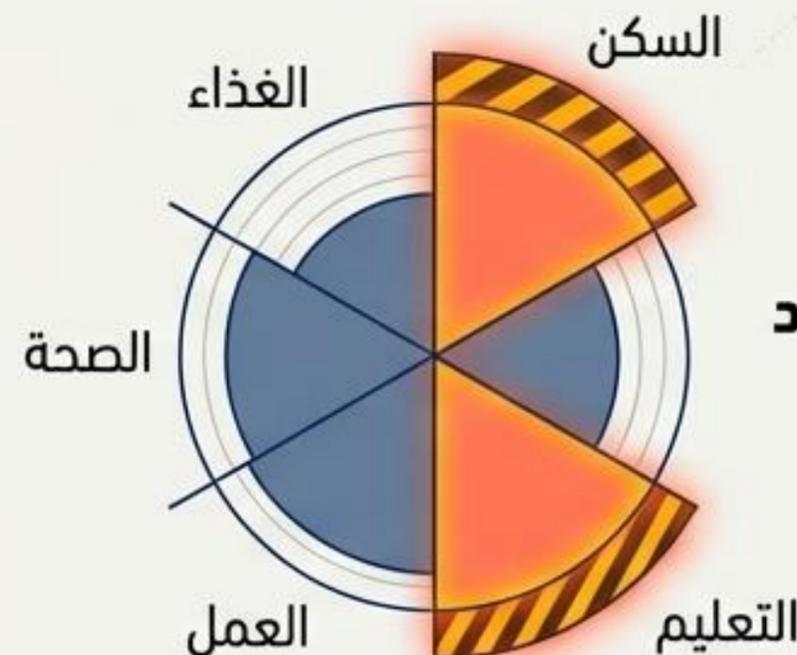
المنهجية السابقة



الفقر النقدي

التركيز: قياس الفقر بناءً على مستويات الدخل والقدرة الشرائية.
الحالة: مؤشر متراجع ومستقر نسبياً بفضل الدعم الحكومي.

المنهجية الحديثة لوزارة التخطيط



التركيز: قياس الفقر بناءً على جودة الحياة والوصول إلى الخدمات الأساسية.

الاستنتاج المحوري: كشف هذا التحول أن الفجوة التنموية الحقيقية تكمن في قطاعي السكن والتعليم، بينما تقلصت فجوة الغذاء بشكل ملحوظ.

الممكّنات الديموغرافية والبشرية: توجيه الموارد نحو الحرمان



تأثير التعداد السكاني (2024)

وفر التعداد قاعدة بيانات دقيقة أحدثت ثورة في كفاءة التوجيه.

توجيه الدعم المباشر للمناطق الأكثر حرماناً (مثل: المثني والديوانية)، مما أسهم في خفض نسب الفقر الوطنية بكفاءة أعلى.



مؤشر التنمية البشرية (HDI)

دخول العراق رسمياً ضمن فئة التنمية البشرية العالية.

متوسط العمر المتوقع: ارتفاع إلى 73 عاماً.

التعليم: زيادة في سنوات التمدرس (مع بقاء تحدي جودة التعليم كعائق نوعي).

التوازن الاستراتيجي: قوى التعافي مقابل التهديدات الهيكلية

تهديدات ونقاط ضعف

الاعتماد المفرط
على النفط:
تذبذب أسعار الطاقة
يمثل تهديداً وجودياً
لاستدامة برامج الحماية
الاجتماعية التي
تعيل ملايين الأسر.

التغير المناخي
(التهديد الأكبر):
تفاقم الجفاف في
المحافظات الجنوبية
(البصرة، ذي قار، ميسان)،
مما يولد نزوحاً ريفياً
يضاعف ضغط الفقر في
مراكز المدن.

الاستقرار المالي:
وفرة مالية لتمويل
السلة الغذائية، وتعمل
كدرع حماية هشة ضد
التضخم العالمي.

الاستراتيجية الوطنية
الثالثة (2026-2030):
التحول من الإعانات
المستمرة إلى تمكين
الفئات عبر القروض الصغيرة
والتمكن المهني بهدف
تصفير الفقر المنقوع.

فرص ونقاط قوة

الفجوة المكانية: التفاوت الإقليمي في مسارات التنمية

خريطة التنمية غير المتوازنة وتمركز الهشاشة

المحافظات المستقرة تنموياً



الجغرافيا: إقليم كردستان، كربلاء، النجف



المحركات الاقتصادية: نمو ملحوظ في القطاع الخاص.



ملف الاستثمار: تدفق الاستثمارات السكنية والتجارية، وتنوع مصادر الدخل المحلي.

المحافظات الهشة

الجغرافيا: المثنى، الديوانية، ريف نينوى



المحركات الاقتصادية: ضعف حاد في الاستثمار الخاص.



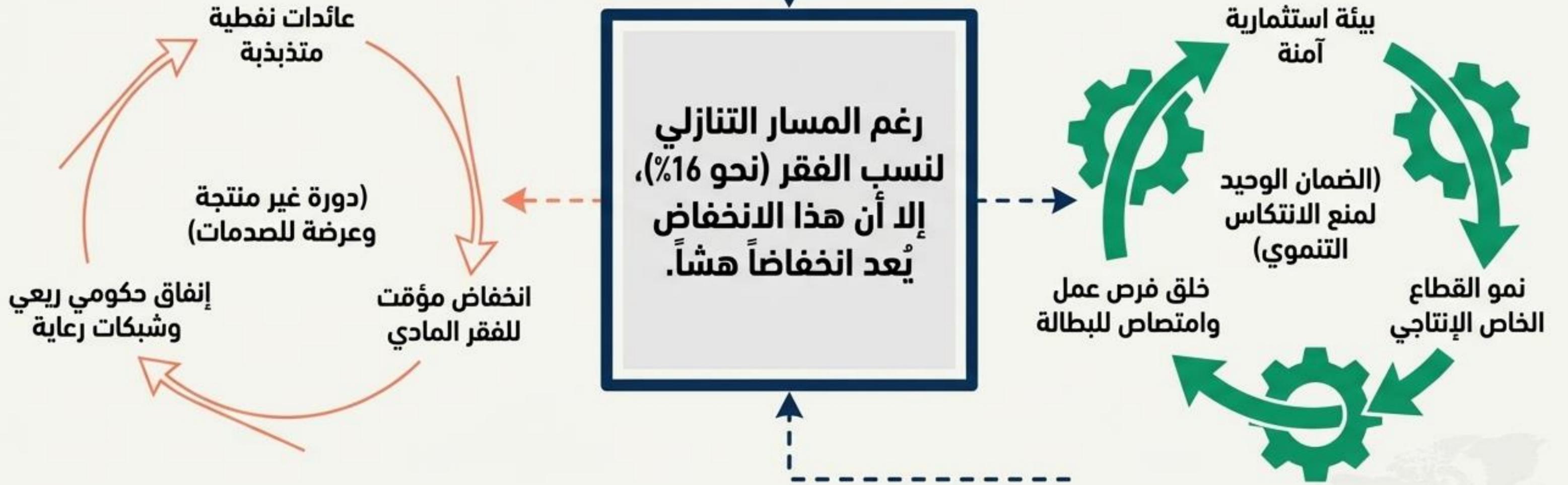
ملف الهشاشة: اعتماد كلي ومفرط على التعيينات الحكومية، وارتهان لقطاع زراعي مهدد بشدة بفعل الجفاف.



الاستنتاج الاستراتيجي: مفارقة الهشاشة في أرقام الفقير

الواقع الحالي:
حلقة الهشاشة الريفية

المسار المطلوب:
حلقة الاستدامة الإنتاجية



التوصيات السياساتية لمسار التنمية (2026-2030)

انتقال وزارة التخطيط من إدارة الدعم المباشر إلى تحفيز الاستدامة الهيكلية يتطلب تفعيل مسارين أساسيين:

الاجراء التنفيذي

تخصيص التمويل لمشاريع التحتية الجامية
الامتدامة في هدف توفير فرص عمل المثنى
وتحفيز القطاع الخاص المحلي.

الهدف

معالجة الفجوة المكانية
بعيداً عن التوظيف
الحكومي.

المسار الثاني:
تفعيل التنسيدي
امسار الأكثر فقراً

الاجراء التنفيذي

تخصيص التمويل لمشاريع البنية التحتية
كثيفة العمالة في المحافظات الهشة
(مثل المثنى والديوانية) بهدف توفير
هدف توفير فرص عمل وتحفيز القطاع
الخاص المحلي.

الهدف

معالجة الفجوة
المكانية بعيداً عن
التوظيف الحكومي.

المسار الثاني:
تفعيل صندوق
دعم المحافظات
الأكثر فقراً